

تأثير بعض مؤشرات الصحة المالية في معدل العائد على السهم للمصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

الباحثة مروة محمد عبدالهادي

ا.م.د. فائز هليل سريح

mrwhm9415@gmail.com

faezalanbari@uoanbar.edu.iq

جامعة الأنبار كلية الإدارة والاقتصاد – قسم إدارة الأعمال

The effect of some financial health indicators on the rate of return per share for private Iraqi banks listed on the Iraqi Stock Exchange

Prof. Dr. Fayez Halil Sareh, researcher Marwa Muhammad Abdel Hadi

تاريخ استلام البحث 2023/ 1/18 تاريخ قبول النشر 2023/3/6 تاريخ النشر 2024/4 / 7

[10.34009/aujeas.2024.183162](https://doi.org/10.34009/aujeas.2024.183162)

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل وقياس مؤشرات الصحة المالية وأثرها على الاداء المالي، إذ استخدمت عدد من مؤشرات الخاصة بالمتغير المستقل المتمثل بالصحة المالية وهي (الملاءة المالية والمديونية وجودة الموجودات وكفاية رأس المال)، ومؤشرات المتغير التابع المتمثلة بمعدل العائد على السهم وطُبق البحث في القطاع المصرفي العراقي على عينة مكونة من (12) مصرف للمدة من (2011-2020)، واستخدمت مجموعه من الطرائق والبرامج ومنها برنامج (EXCEL) للتحليل المالي وبرنامج (Panel data) لاختبار علاقة التأثير، وبعد تحليل بيانات البحث واختبار فرضياته تم الوصول الى مجموعة من النتائج وأبرزها (وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للصحة المالية بمؤشراتها على معدل العائد على السهم للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، إذ تُبين نتائج التحليل المالي صحة الفرضية الرئيسية التي مفادها تتمتع المصارف عينة البحث بصحة مالية كافية لتحقيق معدل عائد على السهم مقبول، وبالاستناد الى النتائج التي توصل اليها البحث قدم عدد من التوصيات كان من أبرزها توفير معدلات السيولة الكافية عن طريق تحويل الموجودات الى اوراق نقدية واصدار سندات والقروض وهذا يزيد الثقة بالمصارف عندما يتعلق الامر بالسحوبات الخاصة بالمودين، وكذلك تقوم هذه المصارف بعمليات الاستثمار عليها اولاً التحقق من هذه الاستثمارات هل هي مربحة وتعود على هذه المصارف بالأرباح، لمعالجة المخاطر التي قد تتعرض لها هذه المصارف ولما لذلك من اهمية في تعزيز الصحة المالية للمصارف وانعكاس ذلك ايجابياً على معدل العائد على السهم.

الكلمات المفتاحية: الصحة المالية، معدل العائد على السهم، المصارف التجارية الخاصة، *Panel data*.

Abstract

Aims, indebtedness, quality of assets and capital adequacy), and indicators of the dependent variable represented by the rate of return on the share. The research was applied in the Iraqi banking sector on a sample consisting of (12) banks for the period from (2011-2020), and a set of methods and programs were used, including the ((EXCEL) program for financial analysis And the ((Panel data) program to test the effect relationship, and after analyzing the research data and testing its hypotheses, a set of results were reached, most notably (the

presence of a statistically significant effect of financial health with its indicators on the rate of return per share for private banks listed in the Iraq Stock Exchange), as the results show Financial analysis The validity of the main hypothesis that the research sample banks enjoy sufficient financial health to achieve an acceptable rate of return on the share, and based on the results reached by the research presented a number of recommendations, the most prominent of which was providing adequate liquidity rates by converting assets into cash and issuing bonds and loans and this It increases confidence in banks when it comes to depositors' withdrawals, and these banks also carry out investment operations. They must first verify these investments, are they profitable? H and get accustomed to these banks with profits, to address the risks that these banks may be exposed to and because of the importance of this in enhancing the financial health of banks and its positive impact on the rate of return on the share.

Keywords: financial health, rate of return per share, private commercial banks, Panel data.

المقدمة

شهدت المصارف التجارية الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية تراجعاً كبيراً وملحوظاً في ادائها المالي، وخصوصاً بعد عام 2003، نتج عن ذلك تعرض هذه المصارف الى ازمات مالية منها متعلقة بالمنافسة والربحية والديون وجودة الموجودات والملاءة المالية، ومنها ما يعتمد على الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة لسنوات عديده، ونتيجة لذلك نشأت الحاجة الى معرفة مدى صحة المركز المالي لهذه المصارف وفهم الجوانب المتعلقة برأس المال لهذه المصارف وحجم الارياح و الإيرادات والخسائر فيها، من خلال تحليل البيانات للكشوفات المالية ولأن هذه الكشوفات لم تعطي صورة واضحة عن المركز المالي لهذه المصارف كان من الضروري قياس وتحليل مؤشرات اخرى تعطي صورة كاملة وبيان مدى أثرها على معدل العائد على السهم لهذه المصارف.

تضمنت اشكالية البحث في مواجهة العديد من المصارف مخاطر بسبب انخفاض معدل العائد على السهم، ونتيجة لذلك تكبدت المصارف خسائر وتذبذب في الإيرادات والارياح، ويعود ذلك الى ضعف وتدني مستويات مؤشرات الصحة المالية من مصرف الى اخر ومن فترة الى اخرى، كما أثر ذلك على قدرة هذه المصارف في تحقيق اهدافها ومواجهة الازمات، وتعتبر الصحة المالية عن قدرة هذه المصارف في إدارة الازمات وتجنب حدوثها، واستغلال الفرص المتاحة للاستثمار.

ويلعب القطاع المصرفي والآلية النقدية السليمة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية للبلد، وهذا يعني أن الصحة المالية السليمة للصناعة المصرفية هي ضمان ليس لحفظ الأمن والمودعين فقط بل يتعدى ذلك لجميع أصحاب المصلحة على حد سواء المساهمون والمستثمرون الآخرون وغيرهم.

ويسهم معدل العائد على السهم في المصارف عينة البحث بصورة ايجابية في تقديم المعلومات المفيدة في معالجة مختلف الأنشطة والعمليات المالية، ويعد معدل العائد على السهم للمصارف التجارية من أهم العمليات التي تمكن من الوصول الى معرفة واقع الأداء الذي تمارسه المصارف التجارية وتحديد معرفة الموقع ضمن الهيكل المصرفي المحلي والإقليمي.

وتبرز أهمية كل من الصحة المالية ومعدل العائد على السهم من خلال دورهما الأساس في تحديد نقاط القوة والضعف والعمل على تعزيز نقاط القوة للمصارف، والاستفادة منها في المنافسة مع المصارف

الأخرى، بالإضافة إلى معالجة نقاط الضعف وتصحيحها، والمصارف التي تتمتع بصحة مالية عالية تكون لديها القدرة على اغتنام الفرص المربحة والاستثمار وتحقيق الأرباح والاهداف المستقبلية، وقد يكون لها آثار ضارة مما يجعلها مؤشراً مهماً يمكن عن طريقه قياس نجاح المصارف في استخدام موجوداتها، لهذا فإن إداء المصارف والمأمها بجوانبها يتطلب تناول مفهوم معدل العائد على السهم بشكل عام حيث يمثل الاطار العام لعمل المصارف.

وقسم البحث إلى أربعة محاور، المحور الأول يتضمن منهجية البحث، أما المحور الثاني تناول الاطار النظري للبحث، وجاء المحور الثالث الذي يتضمن الجانب التطبيقي للبحث، ويشتمل المحور الرابع على الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تتعرض المصارف التجارية إلى مخاطر بسبب سوء معدل العائد على السهم، ونتيجة لذلك تكبدت المصارف خسائر وتذبذب في الإيرادات والأرباح، ويعود ذلك إلى ضعف وتدني مستويات الصحة المالية من مصرف إلى آخر ومن فترة إلى أخرى، وقد أثر ذلك على قدرة المصارف في تحقيق أهدافها ومواجهة الإزمات، ومن هنا برزت مشكلة البحث الرئيسية في تحديد بعض مؤشرات الصحة المالية ومدى تأثيرها على معدل العائد على السهم للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتتفرع منها عدة أسئلة فرعية:-

- 1- ما تأثير مؤشرات الصحة المالية على معدل العائد على السهم للمصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية؟
- 2- ما المؤشرات المحددة لقياس الصحة المالية للمصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية؟
- 3- ما تأثير معدل العائد على السهم للمصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية؟
- 4- هل يمكن الحد من مخاطر معدل العائد على السهم من خلال مؤشرات محددة للصحة المالية للمصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية؟

ثانياً: اهداف البحث

- 1- قياس وتحليل مؤشرات الصحة المالية وبيان أثرها على معدل العائد على السهم للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث.
- 2- التعرف على مدى قدرة الصحة المالية في التأثير على معدل العائد على السهم للمصارف في سوق العراق للأوراق المالية في عينة البحث.
- 3- تقديم مستوى من معدل العائد على السهم الكفوء لهذه المصارف عن طريق مجموعة من مؤشرات الصحة المالية.

4- التعرف على مستوى معدل العائد على السهم للمصارف في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث.

5- قياس وتحليل مؤشرات الصحة المالية (الملاءة المالية، نسبة المديونية، جودة الموجودات، كفاية رأس المال) ومدى استفادة المصارف التجارية الخاصة منها.

6- قياس وتحليل معدل العائد على السهم للمصارف في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث.

ثالثاً: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال النقاط الآتية:-

1- تتضح أهمية البحث من خلال قدرة مؤشرات الصحة المالية في التأثير على معدل العائد على

السهم للمصارف الخاصة، وقد اكتسب هذا البحث أهميته من هذين المتغيرين التي تسعى إليها المصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال الدور الذي تشغله.

2- قياس وتحليل مؤشرات الصحة المالية (الملاءة المالية، المديونية، جودة الموجودات، كفاية رأس المال) ومدى استفادة المصارف الخاصة منها.

3- يساهم البحث في توضيح كيفية قياس وتحليل مؤشرات الصحة المالية وتأثيرها على معدل العائد على السهم للمصارف التجارية الخاصة.

4- يساهم البحث في توجيه ومساعدة المدراء والمسؤولين الماليين في المصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية نحو أهمية الدور الذي تلعبه الصحة المالية ومدى تأثيرها على معدل العائد على السهم.

رابعاً: فرضيات البحث

يتكون البحث من فرضية رئيسة مفادها:-

(يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للصحة المالية بمؤشراتها على معدل العائد على السهم للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية).

وتتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الآتية:-

• الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للصحة المالية بمؤشراتها (الملاءة المالية) على معدل العائد على السهم للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

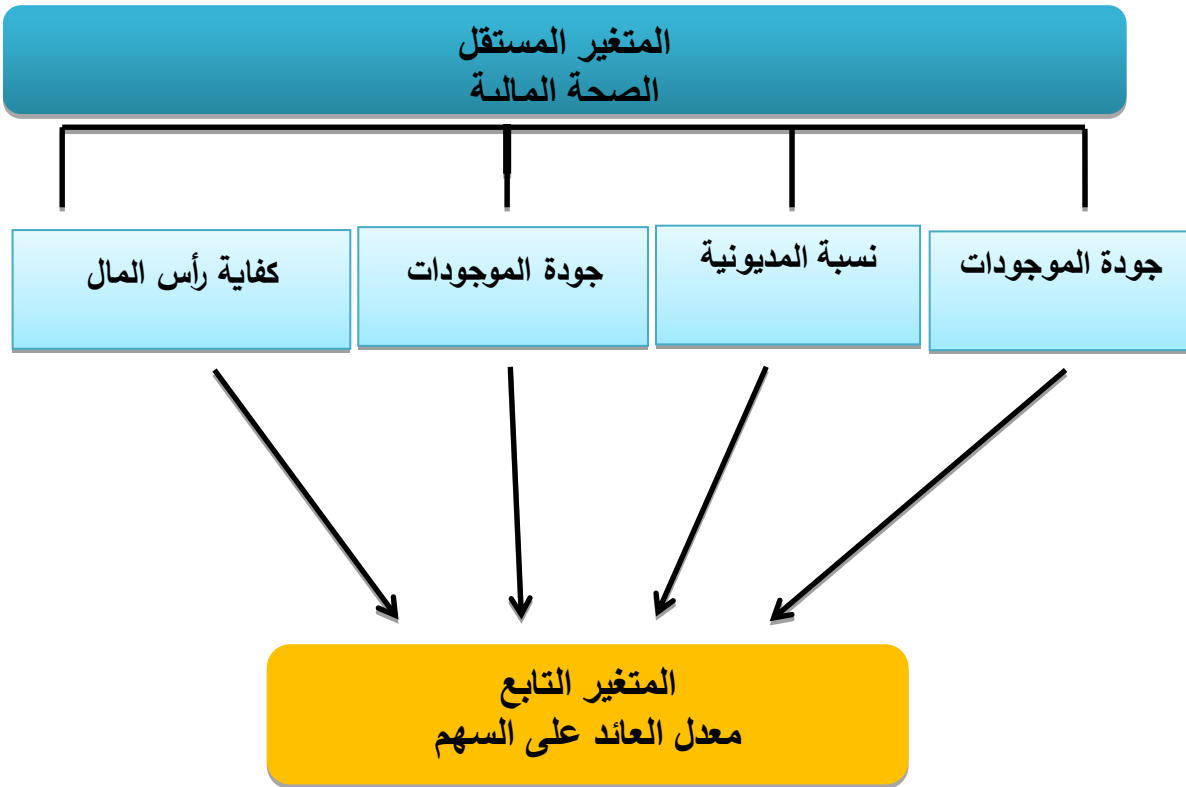
• الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للصحة المالية بمؤشراتها (نسبة المديونية) على معدل العائد على السهم للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

• الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للصحة المالية بمؤشراتها (جودة الموجودات) على معدل العائد على السهم للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للصحة المالية بمؤشراتها (كفاية رأس المال) على معدل العائد على السهم للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

خامساً: المخطط الفرضي

يوضح المخطط الفرضي المتغير المستقل المتمثل بالصحة المالية بمؤشراتها المتمثلة ب(الملاءة المالية، نسبة المديونية، جودة الموجودات، كفاية رأس المال)، والمتغير التابع المتمثل بمعدل العائد على السهم لبيان تأثير كل مؤشر في المتغير المستقل على المتغير التابع وكما هو موضح في الشكل (1) الآتي:-



الشكل (1) يوضح المخطط الفرضي للبحث

سادساً: حدود البحث

تتضمن حدود البحث ونطاقه ما يلي:

- 1- الحدود الزمانية: وهي فترة التطورات التي تشهدها المصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2011_2020)
- 2- الحدود المكانية: يقتصر البحث على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

سابعاً: مجتمع وعينة البحث

تمثل مجتمع البحث في المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث اشتمل البحث على (12) مصرفاً خاصاً.

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم الصحة المالية

يعد تحديد مفهوم الصحة المالية هي فكرة مجردة وتجمع بين مؤشرات ومفاهيم متعددة. وعلاوة على ذلك لا ترتبط بالضرورة باستخدام المنتجات المالية الرسمية، وبالتالي لا يمكن قياسها فقط من خلال مؤشرات الوصول المالي حيث من الممكن أن تتمتع بصحة جيدة من الناحية المالية خارج النظام المالي الرسمي ويجب أن يكون أي مقياس للصحة المالية قادراً على ملاحظة المؤشرات بسهولة مثل سلوكيات الإدارة المالية، فضلاً عن التخطيط غير الرسمي وآليات المواجهة مثل أعمال الشبكات الاجتماعية وقد تشمل الصحة المالية أيضاً مقاييس ذاتية للرفاهية أو التوتر أو الرضا عن مكانة الفرد في الحياة. نتيجة لذلك، يجب أن يتجاوز هذا الإجراء المقاييس المعيارية للفقر أو الدخل أو ملكية الموجودات. على سبيل المثال قد يظهر الأفراد مستويات منخفضة من الصحة المالية إذا فشلوا في العيش في حدود إمكانياتهم أو تحمل أعباء ديون لا يمكن تحملها وبالتالي فإن الصحة المالية تتعلق في النهاية بالقدرة على نقل الأموال عبر الزمان والمكان والنتائج المحفوفة بالمخاطر بأكبر قدر ممكن من الفعالية من حيث التكلفة Aryeetey (2020:3)، وتعرف الصحة المالية على أنها مصطلح شائع بشكل متزايد يصف حالة المرء المالية الشخصية ويشمل العديد من الأبعاد بما في ذلك مقدار المدخرات التي يمتلكها ومقدار ما يتم دفعه للتقاعد ومقدار الدخل الذي يتم إنفاقه على أنواع مختلفة من النفقات (Korynski, 2019:3)، وإيضاً يعرفها (Kokovikhina&Vysokoroda, 2014:254) حالة المؤسسة المصرفية التي تتميز بالتوازن والمقاومة للتهديدات الخارجية والداخلية وقدرتها على تحقيق الأهداف المحددة وتوليد موارد مالية كافية من أجل ضمان التنمية المستدامة.

يتضح من خلال المفاهيم الظاهرة ان الصحة المالية هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الموارد في المصارف للحد من الازمات والمخاطر الخارجية واقتناص الفرص من اجل خلق الامان والاستقرار وتحقيق الاهداف القصيرة والطويلة الاجل وكذلك الحفاظ على ثقة المستثمرين والزبائن وايضا يتحقق الاداء المالي من خلال (الملاءة المالية، والمديونية، وجودة الموجودات، كفاية رأس المال) تحقق الصحة المالية للمصارف وبذلك يتحقق معدل العائد على السهم ويكون اكثر كفاءة.

ثانياً: اهمية الصحة المالية

تعد الصحة المالية اداة مهمة في سياق السياسات المالية الحالية والمستقبلية، فهناك عدة مصارف خاصة ضمن سوق العراق للأوراق المالية والتي تصدر تقارير بصورة دورية عن الصحة المالية وتختص جزءاً من أنشطتها في دراسة الصحة المالية للمصارف والسعي لتحقيقها (ALmahadin&et. al, 2020:218-219) كما يرى باحثين اخرين (Kokovikhina&Vysokoroda, 2014:253-254) ان اهمية الصحة المالية تتمثل بالاتي:-

- 1- تتمثل في قدرتها على امتصاص الصدمات المالية الخارجية.
- 2- القدرة على اداء المهام والوظائف المالية بسلاسة بالتالي بناء الثقة بين اصحاب المصلحة.

- 3- تعتبر مؤهلاً للتسهيل الائتماني وتخفيف الاختلالات المالية التي ظهرت نتيجة لبعض برامج النظام الداخلي.
- 4- تعتبر عنصر حاسم في جذب الأعمال التجارية الدولية من خلال تعزيز تدفقات رأس المال الاجنبي.
- 5- تعزيز قدرة المصارف والمؤسسات المالية الاخرى على مواجهة المخاطر وتخفيف الاختلالات الهيكلية.
- 6- تشارك بنشاط في الاستراتيجيات التي تؤهلها للاستجابة للتحديات البيئية لتكون اكثر قوة وصلابة.
- 7- تحسين الخدمات المصرفية، والاقتراض والخبرة العالمية في الخدمات المصرفية.
- 8- تمكن الادارة من تعزيز عناصرها الاستراتيجية في أمن الدولة.
- 9- كما تؤدي الى تكامل القطاع المصرفي في الفضاء المالي العالمي، وهذا يؤدي الى وجود فرص اضافية لجذب الموارد الارخص، وإدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة ومما أدى الى زيادة الاعتماد الملتمحة في الاسواق المالية العالمية.

ثالثاً: مؤشرات الصحة المالية

تعتبر مؤشرات الصحة المالية مهمة للغاية لسلامة وصحة المؤسسات المالية فضلاً عن إنها تدعم تحليل الاستقرار المالي إذ تعتبر مؤشرات الصحة المالية مجموعة جديدة من الإحصاءات النقدية ويتم اعتمادها أيضاً من قبل صندوق النقد الدولي بالتعاون مع المنظمات الدولية وهذه المؤشرات توفر بالفعل معلومات أساسية عن المؤسسات المالية والاسواق التي تعمل بها هذه المؤسسات وهناك العديد من مؤشرات الصحة الرئيسية منها لجهات تلقي الودائع (المصارف) وتعد مألوفة لدى المحللين الماليين والمشرفين وتم استخدامها لسنوات عديدة في عملية الإشراف والرقابة المصرفية قبل استخدامها كإحصاءات اقتصادية مما دعت الحاجة التدخل بشكل رئيسي في تقارير الاستقرار المالي وأنظمة المراقبة المالية الا ان الغرض الأساسي من استخدام مؤشرات الصحة المالية وهي لتحديد نقاط الضعف في النظام المالي وتقييم مدى مرونتها، ويعد الغرض الرئيسي لصندوق النقد الدولي من إنشاء وتطوير نظام للصحة المالية هو ضمان الوصول إلى البيانات القابلة للمقارنة دولياً حول استقرار الانظمة المالية في العديد من البلدان حتى يتمكنوا من اكتشاف نقاط الضعف المحتملة وتجنب الأزمات المستقبلية قبل حدوثها، ومن هذه هي (احمد: 2021: 208):

1. جودة الموجودات Asset Quality

يظهر هذا المؤشر قدرة المصرف على ادارة المخاطر ويستلزم تقييم جودة الموجودات واحتساب مخصصات الديون ومن المخاطر التي تؤثر على موجودات المصرف المخاطر النظامية والمخاطر الخاصة ومخاطر السمعة (باغة، 2021، 443) وتعتبر الموجودات الجزء الاهم من نشاط المصرف لدورها الفاعل في قيادة أنشطة وعمليات المصرف في تحقيق الإيرادات وتوليد الدخل ويعبر مؤشر جودة الموجودات في النقاط التالية (ختلان و محمد: 2021: 211):

- 1) تقييم المصرف بالسياسات الائتمانية والاستثمارية.
- 2) فعالية القروض وادارتها.
- 3) تسديد القروض المتعثرة والاجراءات المتبعة لإعادة جدولتها.
- 4) المخاطر المرتبطة

- (5) نسبة الديون المتعثرة الى اجمالي رأس المال.
- (6) الاساليب المتبعة في ادارة الموجودات كالموجودات الثابتة والاستثمار بالأوراق المالية والتجارية وغيرها.

$$\text{جودة الموجودات} = \frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

2. نسبة المديونية Indebtedness

تتمثل نسبة المديونية في النسبة المئوية من مجموع الموجودات التي مُولت بتمويل مقترض وأن ارتفاع النسبة تعني ان اكثر موجودات المصرف مُولت بتمويل مقترض نسبة الى التمويل الممتلك ويفضل الدائنون نسبة مديونية واطنة لأنها تؤمن لهم حماية أكثر في حالة تعرض المصرف لصعوبات مالية (العامري، 2014: 100)، وتتلاشى الصحة المالية للاقتصاد بسبب تصاعد عدد المتعثرين عن سداد الائتمان، حيث ترتفع وتيرة المتعثرين عن سداد الائتمان بسبب الافتقار الى المراقبة والتحقق المناسبين وان العديد من المصارف تتعرض او تصل الى مرحلة الافلاس بسبب الرقابة غير المنتظمة على اموالها، ويسبب ايضا ان الموجودات غير العاملة وهي تلك الموارد التي فشلت في انتاج عائدات للمصارف ويتم تصنيفها الى موجودات دون المستوى القياسي، وموجودات مشكوك في تحصيلها، وموجودات خسارة تعتمد على المدة الزمنية التي تبقى بدون أجر، وهذا بدوره يؤثر على الصحة المالية للمصارف مما يؤدي الى انخفاض ربحيتها وكذلك يؤثر على كل من موقف السيولة والملاءة للمصارف (Jain et.al,2021:20-21) ويمكن التعبير عن نسبة المديونية من خلال المعادلة التالية:-

نسبة المديونية = (المطلوبات المتداولة / اجمالي الموجودات) × 100

وعند الحصول على الموجودات يتطلب من كل مقترض ذي صلة اعداد خطة عمل تحدد المركز المالي للمقترض واستراتيجية السداد (Nye,2021:559) وغالباً ما تواجه المؤسسات المالية بعض الصعوبات عند تحديد المزيج التمويلي الأمثل لعملياتها الاستثمارية حيث تعمل على موازنة العوائد والمخاطر حيث أن الإدارة المالية للمصرف لا تعتمد على مصادر التمويل الاحتكاري فقط في تمويل استثماراتها وعمليات التشغيل ولكن أيضاً على القروض التي تمثل تمويل الديون التي يجب على المصرف سددها في تاريخ لاحق محدد وهناك أنواع متعددة من تمويل الديون ويمكن تمييزها على أساس الاستحقاق على النحو التالي:-

أ- مصادر التمويل قصير المدى: هي الأموال التي تحصل عليها المصارف وتلتزم بتواريخ استحقاقها والتي لا تتجاوز السنة والتي يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع منها:

1. ائتمان الذمم المدينة: وهي مصدر تمويل خالية من التكلفة أي تكاليف متراكمة وغير مدفوعة وتعتبر المستحقات التزامات المصرف مقابل الخدمات المقدمة له والتي لم يتم دفع تكلفتها للآخرين وذلك بسبب إجراءات الدفع التي تتطلب تأخيراً في السداد.
2. القروض المصرفية قصيرة الأجل: يتم اللجوء إليها من قبل المؤسسات المالية الأخرى للحصول على قروض قصيرة الأجل لتلبية الاحتياجات التحويلية والموسمية وإذا كان المصرف التجاري يواجه عجزاً نقدياً مؤقتاً لتمويل أنشطته الموسمية ، فإنه يحتاج إلى الحصول على قرض قصير الأجل.
3. الائتمان التجاري: يتعلق هذا التمويل بعمليات الشراء طويلة الأجل بين التجار أو الموردين في نشاط معين ويتم ذلك في حالة عدم وجود المال في النقدية مع صعوبة الاقتراض في نفس الوقت.
4. الاوراق التجارية: وهي سندات قابلة للتداول مثل (الكمبيالات والسندات الأذينة والشيكات) وبحسب المفهوم المالي فهي اوراق قصيرة الاجل صادرة عن مؤسسات مالية وشركات اعمال في السوق المالي (سوق المال).
- ب- مصادر التمويل طويلة الأجل: تعتبر القروض طويلة الأجل من أهم مصادر التمويل للمصارف وخاصة الكبيرة منها (Alwan&Radi,2022:53).

3. كفاية رأس المال Capital Adequacy

كفاية رأس المال هي مستوى رأس المال المطلوب من قبل المصارف وتمكينهم من تحمل المخاطر مثل الائتمان والسوق ومخاطر التشغيل التي يتعرضون لها من أجل امتصاص الخسائر المحتملة وحماية المدينين للمصرف (Nyabaga&Matanda,2020:258) ونسبة كفاية رأس المال هي نسبة حقوق الملكية والموجودات المرجحة بالمخاطر وهي معيار للتحكم في القوى الرأسمالية للمصارف ومخاطرها وتشير هذه النسبة إلى مستوى رأس المال الاحتياطي للتعامل مع مبلغ معين من الخسارة قبل التعرض للمخاطر (Altay,2021:223)، يمكن التعبير عن كفاية رأس المال من خلال النسبة الآتية:-

$$\text{كفاية رأس المال} = (\text{نسبة رأس المال الممتلك} / \text{الودائع}) * 100$$

4. الملاءة المالية Solvency Financial

يعد مفهوم الملاءة المالية هو أحد المفاهيم الأساسية التي تهتم بها إدارة المصارف لقياس كفاءة المصرف في تغطية التزاماتها طويلة الأجل، حيث ان الملاءة تتضمن السيولة هي أحد العناصر المهمة التي تضمن استمرارية المصارف حيث أن المصارف التي ليس لديها سيولة كافية قد لا تكون قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل لمورديها و تقديم الخدمات في الوقت المحدد مما يؤثر على سمعتها وقد يؤدي

إلى الإفلاس بسبب عدم كفاءة المصرف في إدارة الموجودات على النحو الأمثل (D.Ayoush et.al,2021:250). ويمكن التعبير عن الملاءة المالية من خلال المعادلة الآتية:-

الملاءة المالية = الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة

وكما تتضح علاقة الملاءة بحسن توقيت إعداد التقارير المالية (الرافعة المالية) أو نسبة الدين المعروفة باسم نسبة الملاءة هي نسبة مستخدمة للقياس كم من الموجودات المملوكة للمصرف والتي تأتي من الديون أو رأس المال بحيث يمكن مع هذه النسبة رؤية وضع المصرف والتزاماته الثابتة لأطراف أخرى وكذلك رصيد قيمة الموجودات الثابتة برأس المال الحالي ويجب أن يكون تكوين رأس المال أكبر من الدين (CHANDRA,2020:2358). ويمكن تحديد اطار عمل تقييم الملاءة المالية حيث تعتمد على ثلاثة ركائز للتقييم (Zhang et al,2006:3-4):-

الركيزة الأولى: المتطلبات المالية الدنيا

تشمل هذه الركيزة الحفاظ على الأحكام الفنية المناسبة اي الموجودات المناسبة التي تدعم تلك الالتزامات بالإضافة الى حد أدنى من رأس المال لكل مصرف ويجب أن تعكس الحسابات نظرة شاملة لمخاطر المصارف الخاصة.

الركيزة الثانية: عملية المراجعة الإشرافية

تهدف هذه الركيزة إلى ضمان ليس فقط حصول المصارف على رأس المال الكافي لدعم أعمالها، ولكن أيضاً لتشجيع المصارف على تطوير واستخدام تقنيات إدارة مخاطر أفضل تعكس ملف المخاطر الخاص بالمصرف وتتيح عملية المراجعة الإشرافية للجهة التنظيمية التدخل إذا كان رأس مال المصرف غير كافٍ للمخاطر.

الركيزة الثالثة: التدابير لتعزيز انضباط السوق

تعمل هذه الركيزة على تعزيز انضباط السوق من خلال تقديم متطلبات الإفصاح ومن المتوقع أنه من خلال هذه المتطلبات سيتم تعزيز "أفضل الممارسات"، ويركز الإطار المقترح على المخاطر ويعكس المخاطر ذات الصلة ويعتبر الحد الأدنى لرأس المال المحدد سيكون بمثابة حاجز فعال لامتصاص الخسائر مع قدر أكبر من الشفافية ويسهل المقارنات بين المصارف كما سيوفر معلومات أوضح عن القوة المالية للمصارف ويسهل أيضاً التدخل المبكر والفعال من قبل المنظمين إذا لزم الأمر.

رابعاً: معدل العائد على السهم (ROS)

الأسهم هي أدوات في سوق رأس المال التي يفضلها المستثمرون لأنها يمكن أن توفر مزايا مختلفة، الغرض من استثمار المستثمرين لرأس مالهم هو أن يكونوا قادرين على توفير أعلى ربح ويعكس سعر السهم قيمة المصرف. إذا كان أداء المصرف وتوقعاته جيدة، فستكون القيمة المستقبلية للمصرف جيدة أيضاً، إذا كانت قيمة المصرف جيدة ، يكون سعر السهم أعلى وستضمن القيمة العالية للمصرف رفاهية المستثمرين بحيث يرغب المزيد من المستثمرين في الاستثمار في المصرف، وتتمتع المصارف التي تهم المستثمرين باستقرار أسعار الأسهم ولديها حركات تميل إلى الارتفاع في الفترة المقبلة هذا الوضع يجعل المصارف تتنافس لتحسين أدائها وكلما كان أداء المصرف أفضل، زادت الفائدة من رأس المال للذين يرغبون في إضافة رؤوس أموالهم، لذا فإن هذا الوضع سيجعل المصارف تشهد زيادة في أسعار الأسهم وهو

أحد العوامل الحاسمة التي ينظر إليها المستثمرون قبل الاستثمار هو مراقبة سعر السهم حيث يصف سعر السهم أداء المصرف، وإذا كان أدائه جيداً فسـتكون الأرباح المحققة أعلى (Aprianti&Wahyuningsih,2022:94-95). وهناك نوعان من المزايا التي سيحصل عليها المستثمرون في الأسهم ، وهما:

أ) توزع أرباح المصرف على المساهمين: توزيع الأرباح بموافقة المساهمين في الاجتماع العام للمساهمين، يمكن أن يكون نوع الأرباح الموزعة من قبل المصرف في شكل توزيعات أرباح نقدية أو توزيعات أرباح أسهم.

ب) مكاسب رأس المال ربح للمستثمرين يتم الحصول عليه من شراء وبيع الأسهم في سوق الأوراق المالية، يتم الحصول على مكاسب رأس المال إذا كان سعر الشراء أقل من سعر بيع الأسهم في سوق رأس المال وأما إذا كان العكس سيواجه المستثمر خسارة رأس المال وبالتالي فإن عوائد الأسهم هي مستوى الربح من الاستثمارات التي يقوم بها المستثمرون. بالإضافة إلى ذلك، يسمى العائد أيضاً العائد على استثمارات الأسهم الذي ينجز بواسطة المستثمرين التداول. ويعتمد الربح أو الخسارة في الاستثمار في شكل أسهم بشكل كبير على قدرة المستثمرين على تحليل حالة عوائد أسهم المصرف من خلال سعر سهمها الذي يتأثر بعدة عوامل، مثل حجم المصرف لأنه بشكل عام يركز المستثمرون بشكل أكبر على أسهم المصارف ذات الأصول الكبيرة على أمل الحصول على عوائد كبيرة. بالإضافة إلى ذلك يميل سعر سهم المصارف الصغيرة إلى أن يكون أكثر حساسية للتغيرات المتعلقة بالقطاع الاقتصادي وايضاً يتأثر بسعر الصرف وفقاً لقيمة عملة الدولة مقارنة بقيمة عملات الدول الأخرى. (Elfiswandi et.al,2022:3-4)، ويمكن التعبير عن معدل العائد على السهم من خلال المعادلة الآتية:-

$$\text{معدل العائد على السهم (ROS)} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{عدد الاسهم} * 100\%$$

ولا يمكن فصل الأرباح المحققة من الاستثمارات عن التقلبات في أسعار الأسهم، إذ ترتبط تقلبات أسعار الأسهم في البورصة ارتباطاً وثيقاً بالعرض والطلب والعرض من الأسهم وبعبارة أخرى تتطلب قرارات الاستثمار السليمة سلسلة من الأنشطة المنهجية من تحديد المعلومات واختيار المعلومات ذات الصلة واستخدام هذه المعلومات للتنبؤ بالاتجاه مع الأخذ في الاعتبار المخاطر وغيرها قبل اتخاذ القرار الذي يعتبر مناسباً (Sulastri&Lubis,2021:80). ويختلف تأثير العوامل على سعر السهم في الأسواق المالية، والتي تختلف من حيث القوة ويمكن أن يكون لها تأثير من عامل إلى آخر ومن سوق إلى سوق وبتسلسل زمني وهي على النحو التالي(Hidayat et.al,2022:5154):-

أ- تقييم سوق الأسهم.

ب- ديناميكيات العرض والطلب في سوق الأوراق المالية

ت- شائعات السوق المالية.

ث- الوضع الاقتصادي العام للبلاد

ج- التوقعات المستقبلية للمصرف وكذلك القوة المالية للمصرف

ح- سعر الفائدة.

خ- ربحية الشركة ككل تقاس من حيث الأرباح لكل سهم
د- توزيعات الأرباح السنوية. و يهتم المستثمرون بشدة بسعر السهم لأن السعر هو أحد العوامل التي تؤثر على قرار البيع أو الشراء.

وتعتمد ربحية السهم (EPS) على مقارنة بين مبلغ الربح (في هذه الحالة صافي الدخل الجاهز للتوزيع على المساهمين) مع عدد الأسهم القائمة، والعوامل التي يمكن أن تؤثر على ربحية السهم هي كما يلي (Hikmah,2022:34-35):

☒ مستخدمى الديون

عند تحديد مصدر الأموال لتشغيل المصرف ، يجب على الإدارة أن تأخذ في الاعتبار إمكانية المصرف في تحديد هيكل رأس المال القادر على تعظيم سعر السهم، لذلك تكون الفائدة ثابتة في الغالب، واما إذا كانت الفائدة أقل من العائد على تمويل الديون، فإن الفائض في العائد سيكون للمستثمر في الأسهم. نظراً لأن الفائدة عبء يمكن أن يقلل الضرائب التي يتحملها المصرف فسيكون أصغر نتيجة لاستخدام الدين في هيكل رأس مال المصرف بحيث يكون هناك في النهاية زيادة في ربحية السهم (EPS).

المحور الثالث: الاطار العملي

يتناول هذا الجانب من المبحث دراسة وتوضيح تأثيرات المتغيرات المستقلة معا في المتغير التابع من خلال النماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) وان النماذج الثلاثة لبانل تعطي تقريبا نتائج متجانسة في تحديد المتغيرات الصحة المالية في الاداء المالي من ناحية حجم التأثير وهناك اختلافات طفيفة بين هذه النماذج ويظهر الاختلاف في حجم التأثير.

مناقشة اختبار تأثير مؤشرات الصحة المالية على الاداء المالي

1. اختبار المفاضلة بين الانموذج العام (التجميعي)(PRM) وأنموذج التأثير الثابت (FEM).

لتحديد الانموذج المناسب لتحليل البيانات هذا البحث سوف يتم الاعتماد على اختبار المقيد للمفاضلة بين انموذج العام وانموذج التأثير الثابت إذا كانت قيمة (F) أكبر او تساوي القيمة الجدولية (إذا قيمة P-value اقل من او تساوي 0.10) فإن انموذج التأثير الثابت هو الانموذج الملائم لبيانات البحث وبعد هذا الاختبار بين الانموذج العام والانموذج التأثير الثابت كان الانموذج المناسب أنموذج التأثير الثابت بوصفه الانموذج الملائم عندها يتم اجراء اختبار الثاني وهو اختبار هوسمان (Hausman) بين أنموذج التأثير الثابت وأنموذج التأثير العشوائي ويأخذ اختبار (F) الصيغة الآتية:-

$$F = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PMA}^2) / (N-1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (NT - N - K)} \longrightarrow F_{(N-1, NT-N-K)}$$

RFEM تمثل عامل التحديد عند استعمال انموذج التأثير الثابت

RPM تمثل عامل التحديد عند استعمال انموذج التأثير العام

N عدد البيانات المقطعية (المصارف من 1 - 12).

T تمثل البعد الزمني الذي يبدأ من 2011-2020.

K تمثل عدد المعلمات المقدرة.

إذا كانت قيمة (F) غير معنوية يعد النموذج العام هو النموذج الملائم ويرفض النموذج التأثير الثابت، ونلاحظ من خلال الجدول (1) ان قيمة (F) للمفاضلة بين نموذج التأثير العام ونموذج الثابت كانت (1.3897) عند مستوى معنوية (0.1887) أي أكبر من مستوى معنوية (0.10) مما يشير النتائج في الجدول (27) الى ان نتائج الاختبار بين (نموذج الانحدار التجميعي) و (نموذج التأثير الثابت) فان النموذج المناسب للبيانات المدروسة ان نموذج الانحدار التجميعي هو الافضل من بين النتائج التي توصل اليها البحث من خلال المفاضلة بين النماذج وعلى ضوء النتائج

جدول (1) نتائج المفاضلة بين نماذج الانحدار لمؤشرات الصحة المالية على الاداء المالي

Effects Test	الاحصائية	d.f.	المعنوية
Cross-section F	1.389718	(11,104)	0.1887
Cross-section Chi-square	16.45687 3	11	0.1250

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Penal data)

2. اختبار المفاضلة بين نموذج التأثير الثابت (FEM) ونموذج التأثير العشوائي (REM).

للتمييز بين أنموذج التأثيرات العشوائية وأنموذج التأثيرات الثابتة، إذ يعتمد غالبية الباحثين على اختبار مواصفات هوسمان (Hausman Test) (1978)، واحصائية اختبار (H) وهي مقياس للاختلاف بين التقديرين:-

$$H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})' [var(\hat{\beta}_{FEM}) - var(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})$$

إذ أن هذه الإحصائية لها توزيع مربع كاي (H) وبدرجة حرية مساوية لعدد الانحدارات في النموذج، والنتيجة مفادها ($p < 0.10$) تؤخذ كدليل عند المستويات التقليدية المهمة، ويختلف النموذجان للقبول وبالتالي رفض أنموذج التأثيرات العشوائية لأفضلية أنموذج التأثيرات الثابتة. أما اذا كان اختبار (Hausman) لا يشير الى فرق كبير ($p > 0.10$) فإنه لا يتبع بالضرورة أن أنموذج التأثيرات العشوائية خالٍ من التحيز، وبالتالي يفضل الابقاء على أنموذج التأثيرات الثابتة (طهراوي، 2022: 153) ويبين الجدول (2) نتائج الاختبار:-

الجدول (2) اختبار المفاضلة بين نموذج التأثير الثابت ونموذج التأثير العشوائي

Test Summary	الاحصائية	d.f.	المعنوية
Cross-section random	13.620182	4	0.0086

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Penal data)

يلاحظ من نتائج هذا الاختبار الذي يتبع توزيع كاي الى انه القيمة المحسوبة بلغت (13.630) باحتمال يساوي (0.008) أذ يوضح الجدول نتيجة اختبار (Hausman) بأن ذات دلالة احصائية فان قيمته اقل من مستوى المعنوية (0.10) مما يفسر ان نموذج التأثير الثابت هو ملائم لهذا البحث من نموذج التأثير العشوائي.

اختبار الفرضية

اختبار فرضية التأثير لمؤشرات الصحة المالية على معدل العائد على السهم بموجب نموذج الآثار العشوائية: يستخدم نموذج الآثار العشوائية لتفسير الفرضية التي تنص على (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للصحة المالية بمؤشراتها على معدل العائد على السهم):-

جدول (3) يوضح نتائج الآثار العشوائية لتأثير الصحة المالية بمؤشراتها على معدل العائد على السهم

المتغيرات	المعامل	الخطأ	الاحصائية-t	المعنوية
C	-551.7131	233.6097	-2.361688	0.0199
X1 الملاءة المالية	8.313926	52.97181	0.156950	0.8756
X2 المديونية	0.283789	2.021676	0.140373	0.8886
LOG(X3) جودة الموجودات	31.48064	7.418631	4.243456	0.0000
X4 كفاية رأس المال	-0.224801	0.274434	-0.819144	0.4144

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Panel Data)

ويتبين من نتائج الجدول (3) تأثير مؤشرات الصحة المالية (الملاءة المالية) أذ بينت قيمة (t) غير معنوية لمؤشر الملاءة المالية أذ بلغت قيمة (t-statistic) (0.156950) عند مستوى معنوية (0.8756) وهي اكبر من مستوى معنوية (0.10) وبدلته قيمة (t-statistic) التي ظهرت قيمتها موجبة والتي تشير الى علاقة طردية بين المتغيرين الملاءة المالية (X1) ومعدل العائد على السهم (Y3) وهذا يشير الى انه اذا زادت الملاءة المالية بمقدار وحدة واحدة فأن معدل العائد على السهم سوف يزداد بمقدار (8.313926) وحدة، وهذا لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على انه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين مؤشرات الصحة المالية المتمثلة ب(الملاءة المالية) ومؤشرات الاداء المالي المتمثلة ب(معدل العائد على السهم).

كما يتبين من خلال نتائج الجدول (3) ان تأثير مؤشرات الصحة المالية (المديونية) أذ اظهرت قيمة (t) غير معنوية لمؤشر المديونية أذ بلغت (t-statistic) (0.140373) عند مستوى معنوية (0.8886) وهي اعلى من مستوى معنوية (0.10) وبدلته قيمة (t-statistic) التي ظهرت قيمتها موجبة،

وهذا يشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرين المديونية(X2) ومعدل العائد على السهم (Y3) وهذا يدل على انه اذا زادت المديونية بمقدار وحدة واحدة فأن معدل العائد على السهم سوف يزداد بمقدار (0.283789) وحدة، وهذا لا يتفق مع الفرضية الثانية التي تنص على انه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين مؤشرات الصحة المالية المتمثلة ب(المديونية) ومؤشرات الاداء المالي المتمثلة ب(معدل العائد على السهم).

ويتضح من خلال النتائج الظاهرة في الجدول(3) ان تأثير مؤشرات الصحة المالية (جود الموجودات) أذ اظهرت قيمة(t) معنوية لمؤشر جودة الموجودات أذ بلغت (t-statistic) (4.243456) عند مستوى معنوية(0.0000) وهي اقل من مستوى معنوية (0.10) وبدلاله قيمة(t-statistic) التي اظهرت قيمتها موجبة، وهذا يشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرين جودة الموجودات(X3) ومعدل العائد على السهم(Y3) وهذا يدل على انه اذا زادت جودة الموجودات بمقدار وحدة واحدة فأن معدل العائد على السهم سوف يزداد بمقدار(31.48064) وحدة، وهذا يتفق مع الفرضية الثالثة التي تنص على انه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين مؤشرات الصحة المالية المتمثلة ب(جودة الموجودات) ومؤشرات الاداء المالي المتمثلة ب(معدل العائد على السهم).

وايضاً يتضح من خلال النتائج الظاهرة في الجدول(3) ان تأثير مؤشرات الصحة المالية (كفاية رأس المال) أذ اظهرت قيمة(t) غير معنوية لمؤشر كفاية رأس المال أذ بلغت (t-statistic) (- 0.819144) عند مستوى معنوية(0.4144) وهي اكبر من مستوى معنوية (0.10) وبدلاله قيمة(t-statistic) التي اظهرت قيمتها سالبة، وهذا يشير الى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين كفاية رأس المال(X4) ومعدل العائد على السهم(Y3) وهذا يدل على انه اذا انخفضت كفاية رأس المال بمقدار وحدة واحدة فأن معدل العائد على السهم سوف ينخفض بمقدار(0.224801) وحدة، وهذا لا يتفق مع الفرضية الرابعة التي تنص على انه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين مؤشرات الصحة المالية المتمثلة ب(كفاية رأس المال) ومؤشرات الاداء المالي المتمثلة ب(معدل العائد على السهم).

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

1. تبين من نتائج التحليل المالي صحة الفرضية الرئيسية التي مفادها (تتمتع المصارف عينة البحث بصحة مالية كافية لتحقيق معدل العائد على السهم مقبول).
2. تبين من نتائج التحليل المالي صحة الفرضية التي مفادها(تمتلك المصارف عينة البحث القدرة على تحقيق معدل عائد على السهم مقبول).
3. توضح نتائج التحليل المالي ان مصرف بغداد على اعلى متوسط من التمويل ويأتي بعده مصرف المنصور ومصرف الشرق الاوسط حصل على اعلى متوسط من التمويل أذ تتميز غالبية المصارف الخاصة بالاعتماد على التمويل الذاتي(رأس المال) لهذه المصارف.
4. أظهرت نتائج التحليل المالي ان اعلى متوسط لمعدل العائد على السهم كان من نصيب(مصرف الموصل) هذا يمثل في قدرة المستثمرين على الاستثمار وكسب ثقة الزبائن في هذه المصارف.

5. يُبين الجانب التحليلي انه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين الصحة المالية بمؤشراتها المتمثلة ب(نسبة المديونية) على معدل العائد على السهم أي اثبتت الفرضية البديلة للمصارف في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث.

التوصيات:

1. على ادارة المصارف العراقية الخاصة معالجة مشكله الموجودات الغير مربحة عن طريق تقييم مستويات التمويل الداخلي والاستعانة بمصادر التمويل الخارجي ومن خلال الموجودات السائلة أي التنويع في مصادر التمويل أي رفع مستوى جودة الموجودات في مصرفي المتحد والائتمان.
2. يقترح البحث على المصارف العراقية الخاصة اتباع اساليب التمويل الخارجية وليس الاقتصار على مصادر التمويل الداخلية فقط بسبب تدني مستويات المديونية في المصارف الخاصة التالية(المتحد، الاهلي، اشور، الموصل، سومر) من خلال عمليات الاقتراض والاقرض.
3. عندما تقوم هذه المصارف بعمليات الاستثمار عليها اولاً التحقق من هذه الاستثمارات هل هي مربحة وتعود على هذه المصارف بالأرباح.
4. المحافظة على نسبة المديونية ضمن النطاق المقبول وعدم زيادة نسبتها اكثر من المقبول أذ يعود ذلك على المصارف بالخسائر والافلاس.
5. استخدام المصارف لمؤشرات الصحة المالية المتمثلة (المديونية وجودة الموجودات) بسبب تمتع هذه المؤشرات بقدرة كبيرة على المحافظة على هذه المصارف من المخاطر وتجنب الافلاس والقيام وادارة الانشطة والعمليات بنجاح.

Reference

1. احمد، ضحى ذياب، 2021، " تأثير مخاطر السيولة في مؤشرات السلامة المالية (FSI) في العراق للسنة 2005-2019، الجامعة المستنصرية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد129/ايلول/2021.
2. باغة، محمد محمد احمد، 2021، " دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المالية بالبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية"، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
3. محمد، ختلان، جمال هداش، ياسمين ممدوح، 2021، " قياس السلامة المالية للمصارف العراقية"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد17، العدد54.
1. Ayoush, M. D., Toumeh, A. A., & Shabaneh, K. I. (2021). Liquidity, Leverage, and Solvency: What Affects Profitability of Industrial Enterprises The Most?. Investment Management and Financial Innovations, 18(3), 249-259.
2. ALTAY, O. (2021). Sovereign-Bank nexus of Turkey: An analysis of sovereign risk and banking industry performance indicators based on Camels Rating System. Doğuş Üniversitesi Dergisi, 22(2), 217-235.
3. Almahadin, H. A., Kaddumi, T., & Qais, A. K. (2020). Banking soundness-financial stability nexus: empirical evidence from Jordan. Banks and Bank Systems, 15(3), 218.
4. Chandra, R. (2020). Pengaruh Ukuran Perusahaan, Profitabilitas, dan Solvabilitas terhadap Ketepatan Waktu Pelaporan Keuangan Studi Perbankan 2017-2019 di Bei. Jurnal Ilmu Komputer Dan Bisnis, 11(1), 2356-2363.
5. Zhang, S. L.(2006). Solvency and Financial Risk Management for Life Insurers Using Reinsurance.
6. Alwan, H. A. A. A., & Radi, H. H. K. (2022). Debt Financial and Its Impact on Investment Decisions an Applied Study in a Sample of Commercial Banks Listed in the Iraqi Stock Exchange. World Economics and Finance Bulletin, 6, 51-60.

7. Aprianti, E., & Wahyuningsih, D. (2022). **Implications of Return on Asset (ROA), Earning Per share (EPS), Price Earning Ratio (PER), and Debt to Equity Ratio (DER) to Stock Price.** Akselerasi: Jurnal Ilmiah Nasional, 4(1), 93-105.
8. Elfiswandi, E., Angela, C., & Ramadhan, M. F. (2022). **The Effect of Company Size, Exchange Rate and Earnings Per Share on Stock Returns.** UPI YPTK Journal of Business and Economics, 7(1), 1-8.
9. Hikmah, T. N., Pahlevi, C., & Damang, K. (2022). **The Effect Earning Per Share (EPS), Return on Equity (ROE), and Debt to Equity Ratio (DER) Toward Stock Return with dividend policy as Intervening Variable (Case study on Transportation and Logistics Sector Companies Listed in The Indonesia Stock Exchange.** Hasanuddin Journal of Applied Business and Entrepreneurship, 5(1), 33-50.
10. Jain, E., Lamba, J., & Soni, N. (2021). **A Comparative Examination of Non-Performing Asset Management of Banks in India.** International Journal on Recent Trends in Business and Tourism (IJRTBT), 5(3), 20-32.
11. Nyabaga, R. M. I., & Wepukhulu, J. M. (2020). **Effect of firm characteristics on financial performance of listed commercial banks in Kenya.** International Journal of Economics and Financial Issues, 10(3), 255.
12. Nye, A. (2021). **National Asset Management Agency (NAMA).** The Journal of Financial Crises, 3(2), 546-617.
13. Hidayat, A. F. P., Ginting, R. I. B., Adistira, R., Siregar, D. K., Febriany, S. C., & Nursjanti, F. (2022). **Effect of Current Ratio, Debt of Equity Ratio, Return on Assets, Earnings Per share, and Net Profit Margin on Stock Price in Transportation and Logistics Sector Companies Listed on The Indonesia Stock Exchange in 2014-2019.** central Asia and the Caucasus, 23(1).
14. Kerola, E., & Koskinen, K. (2019). **Slightly negative central bank interest rates ease financial conditions.**